



دور التشريعات القانونية في الحد من العنف ضد المرأة

م. عذراء كاطع حنون قريشي^١

١. كلية القانون، جامعة واسط، جمهورية العراق

الملخص

تعد ظاهرة العنف ضد المرأة إحدى أكثر الانتهاكات شيوعاً لحقوق الإنسان في المجتمعات المتقدمة ومجتمعات العالم الثالث، حيث يعد موضوع العنف ضد المرأة إحدى الظواهر التي شغلت الرأي العام نتيجة لانتشارها وبشكل واضح وملحوس. وهذا يعود إلى أسباب إجتماعية، نفسية، قانونية أو اقتصادية. فالعنف ضد المرأة ما هو إلا اعتداء جسدي أو نفسي يقع على المرأة، وهو ناتج عن التمييز وعلاقات غير متكافئة بين أفراد المجتمع. تهدف الدراسة إلى بيان صور العنف وأسباب انتشار ظاهرة العنف ضد المرأة، محاولين في ذلك إيجاد مجموعة من الحلول القانونية للحد من انتشار هذه الظاهرة والقضاء عليها. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي - التحليلي، حيث نقوم بوصف الظاهرة وبيان صورها وتحليلها وبيان مبادي الظاهرة وأسباب انتشارها والآثار المترتبة عليها. وللإحاطة بالموضوع بشكل واضح وشفاف ارتئنا أن نقسم دراستنا إلى ثلاث مباحث نتناول في الأول منه ماهية العنف ضد المرأة. أما في المبحث الثاني فسنبين فيه أسباب العنف ضد المرأة وآثاره. وسيكون المبحث الثالث مخصص لبيان دور القانون في القضاء على العنف ضد المرأة. ثم الخاتمة وأهم ما توصلنا إليه من نتائج في دراساتنا والاقتراحات التي تعمل على وضع حد لانتشار هذه الظاهرة.

الكلمات الدلالية: العنف، المرأة، أنواع العنف، أسباب العنف، آثار العنف.

١ - مقدمة

تعد ظاهرة العنف ضد النساء من الجرائم الماسة بحقوق الإنسان، فكثير من المجتمعات تعاني من انتشار ظاهرة العنف ضد النساء رغم التطور والتقدم الذي نلاحظه في جميع الأنظمة الاجتماعية والثقافية وحتى السياسية. فقد كانت ولا زالت المرأة تتعرض لجميع أنواع العنف كالعنف الجسدي والعنف اللفظي والعنف الاقتصادي الخ سواء داخل الأسرة أم في المجتمع. وقد حظي موضوع العنف ضد المرأة بالاهتمام الواسع كون المرأة هي أحد المراكز الأساسية في المجتمع. وإن العنف الموجه ضدها ما هو إلا نمط من أنماط السلوك العدواني والذي يظهر فيه القوي سلطته على الضعيف لتسخيره في تحقيق أهدافه وأغراضه الخاصة مستخدماً كل أنواع العنف (اللفظي، الجسدي، النفسي....) وليس بالضرورة أن يكون الممارس للعنف الزوج فقد يكون أحد أفراد الأسرة كالأب أو الأخ أو حتى الابن وهذا ما شاهدناه للأسف في

¹ - Email: adraa.hanoon@gmail.com

السنوات الأخيرة. وكان هذا احد الأسباب المهمة التي دفعت الكثير من الدول لتضافر جهودها وعقد الكثير من الاتفاقيات الدولية وتعديل القوانين الداخلية لتوفير الحماية اللازمة لها والحد من التجاوز عليها ومنع شتى أنواع العنف. لان العنف إضافة الى أثاره على جسم المرأة وما يولده من عاهات فانه أيضا يولد لدى النساء الخوف وعدم الثقة بالنفس وهو ما يؤثر على نشاط المرأة في المستقبل وبالتالي تأثيره على المجتمع بصورة عامة.

١-١. أسباب اختيار الموضوع

إن من اهم أسباب اختيار الموضوع، تفشي ظاهرة العنف ضد النساء وانتشارها بشكل واسع في جميع المجتمعات.

١-٢. أهداف البحث

تهدف الدراسة إلى بيان دور القانون في القضاء والحد من انتشار العنف ضد النساء.

١-٣. أسئلة البحث

- ١- ماهي صور العنف ضد النساء؟
- ٢- ماهي أسباب العنف ضد النساء؟
- ٣- ما هو دور القانون في الحد من انتشار العنف ضد النساء؟

١-٤. فرضيات البحث

- ١- العنف اقتصادي، عنف اجتماعي، سياسي، جسدي، نفسي.... صور العنف ضد المرأة.
- ٢- أسباب العنف اقتصادية، اجتماعية، قانونية ونفسية.
- ٣- للقانون دور في الحد من انتشار العنف ضد المرأة وذلك بسن تشريعات قانونية جديدة تمنع العنف والتميز بين الرجال والنساء.

١-٥. منهج البحث

ان المنهج المتبع في دراستنا هو المنهج التحليلي- الوصفي حيث نقوم في البداية بوصف الظاهرة وبيان أنواعها وتحليلها ثم بيان أسباب الظاهرة والآثار المترتبة عليها.

١-٦. خطة البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاث مباحث نتناول في الأول منه ماهية العنف ضد المرأة والذي تم تقسيمه الى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم العنف ضد المرأة. اما في المطلب الثاني فسنبين أنواع العنف ضد المرأة (العنف الجسدي، العنف الجنسي، العنف السياسي، العنف الاقتصادي، العنف العسكري، العنف الثقافي والعنف الاجتماعي). أما في المبحث الثاني فسنوضح فيه أسباب العنف ضد المرأة وأثاره. وسيكون

المبحث الثالث مخصص لبيان دور القانون في القضاء على العنف ضد المرأة. ثم نبين أهم ما توصلنا له في دراستنا والمقترحات التي نقترحها على الدول والمشرعين للقضاء والحد من انتشار العنف ضد المرأة.

٢- المبحث الأول ماهية العنف ضد المرأة

يعد العنف ضد المرأة انتهاك صريح وواضح لحقوق الإنسان لأنه يمنعهم من ممارسة حقوقهن بشكل طبيعي أسوة ببقية أفراد المجتمع. فظاهرة العنف أصلاً ظاهرة عالمية لا يخلو منها مجتمع من المجتمعات المتقدمة او مجتمعات العالم الثالث. ولهذا يجب علينا أن نبين معنى العنف ضد المرأة وأنواعه وحسب التفصيل التالي.

٢-١. المطلب الأول مفهوم العنف ضد المرأة

قبل بيان معنى العنف ضد المرأة لابد لنا في البداية أن نوضح معنى كلمة العنف. فالعنف في اللغة يعني الخرق بالأمر وقلة الرفق به فهو التوبيخ واللوم.... (ابن منظور، ٢٠١٠: مادة عنف) أما فقها فعلى الرغم من أن العنف يبدو للوهلة الأولى انه واضح ولا يحتاج الى تعريف ألا انه في الحقيقة لم يتفق الكثير على تعريفه، لان بعض المجتمعات تعتبر سلوك معين عنفا بينما نجد في مجتمعات أخرى نفس السلوك لا يعد عنفا. وهذا الأمر راجع لاختلاف الثقافات والعادات والتقاليد السائدة في المجتمع وهو أمر طبيعي. لذا نجد أن البعض عرفه على انه نوع من السلوك العنيف الذي يتم بقصد إيذاء شخص آخر. أي انه اعتداء جسدي على أنسان بدافع الإصابة أو الألم أو الضرر. (أبو الحسني، بجمه أي، ١٤٠١: ٦٢٣) وعليه فان أي سلوك أو كلام الذي يتضمن القسوة والشتائم والغضب يسمى عنفا. أما تعريف العنف قانوناً فأنا نجد خلو التشريعات القانونية من تعريف العنف رغم من وجوده والإشارة إليه، فمثلاً نجد قانون العقوبات العراقي من تعريف العنف ألا انه استخدام كلمة العنف في جرائم الضرب والجرح والإيذاء العمد (مادة ٤١٠، ٤١٢، ٤١٣) من قانون العقوبات العراقي رقم ١١١ لسنة ١٩٦٩ المعدل النافذ. أما على الصعيد القانون الدولي فقد عرفت منظمة الصحة العالمية في التقرير العالمي حول العنف والصحة (wrvh) العنف بأنه استخدام متعمد للقوة الجسدية أو اللفظية أو النفسية ضد الشخص نفسه أو شخص آخر أو مجموعة أو مجتمع، الأمر الذي يتسبب بإصابات جسدية أو الوفاة أو الأذى النفسي.

مما سبق يتبين لنا انه لا يوجد تعريف متفق عليه للعنف. وبدورنا يمكننا ان نعرف العنف بأنه كل أذى بدني أو نفسي يلحق بالمجني عليه بغض النظر عن صفة الجاني او المجني عليه ذكر كان أم أنثى.

اما تعريف العنف ضد المرأة فيقصد به أي عمل عنيف عدائي تدفع اليه عصبية الجنس ويرتكب بأية وسيلة كانت بحق اية امرأة ويسبب لها اذى نفسي او جسدي او حرمان من الحرية سواء حدث ذلك في

الحياة العامة او الخاصة. (مكي، عجم، ٢٠٠٨: ٤٤) كذلك يعرف العنف ضد المرأة بأنه كل اعتداء او تهديد بالاعتداء او الحرمان من الحريات ضد المرأة بسبب جنسها. (الحياي، ٢٠٢٢: ١٧٤)

اما على الصعيد الدولي فان بداية الاعتراف بالعنف ضد النساء كمسألة تتعلق بحقوق الانسان كان عام ١٩٩٣م في برنامج عمل فينا. فقد ورد في البند ١٨ من اعلان (ان حقوق الانسان للمرأة وللطفلة هي جزء لا يتجزأ من هذه الحقوق وان مشاركة المرأة مشاركة كاملة في الحياة السياسية والمدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، واستأصال جميع اشكال التمييز على أساس الجنس هما من اهداف المجتمع الدولي. وان العنف القائم على أساس الجنس وجميع اشكال المضايقة الجنسية والاستغلال الجنسي بما في ذلك تلك الناشئة عن التحيز الثقافي والاتجار الدولي منافية لكرامة الانسان وقدره ويجب القضاء عليها. وتحقيق ذلك عن طريق التدابير القانونية ومن خلال العمل الوطني والتعاون الدولي في ميادين مثل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتعليم والأمومة الامنة والرعاية الصحية والدعم الاجتماعي....)

فيما عرفت الجمعية العامة للأمم المتحدة العنف على انه " أي اعتداء ضد المرأة مبني على أساس الجنس، والذي يتسبب إلى أحداث أذى أو ألم جسدي جنسي أو نفسي للمرأة، بما في ذلك التهديد للقيام بهذه الأفعال الإكراه والضغط أو الحرمان التعسفي من الحريات سواء حدث في إطار الحياة العامة أو الخاصة.

مما سبق يتبين لنا ان العنف ضد المرأة مبني على أساس التمييز بين الرجل والمرأة. بغض النظر عن أنواع العنف الموجه ضد المرأة والذي سوف نوضحه في المطلب القادم.

٢-٢. أنواع العنف

يرتبط العنف ضد المرأة في أي بلد بالتقاليد والأعراف الاجتماعية والعائلية وحتى السياسية. حيث يظهر العنف على حد سواء داخل الأسرة او في المجتمع. فعلى الرغم من كون الأسرة هي المؤسسة التي تكون فيها العلاقات والتفاعلات بين أفرادها مليئة بالأمان والمودة، الا انه تعاني بعض الاسر من وجود العنف الذي يهدد امن الاسرة وسلامتها من امثلة على ذلك وأكثرها انتشارا وشيوعا العنف ضد المرأة حيث يشير العنف ضد المرأة إلى نوع من العدوان الذي يقوم به احد افراد الاسرة اتجاه فرد اخر يتمثل بالضرب او الإهانة والإهمال وعدم الاهتمام بالمرأة او الانتقاد المستمر لها أو اجبارها على ترك المنزل. (أبو الحسني، بجمه أي، ١٤٠١: ٦٢٧)

ولأهمية الموضوع ينبغي لنا أن نبين أنواع العنف الذي قد تتعرض له المرأة سواء في داخل أسرتها او في مكان عملها او في المجتمع على حد سواء وحسب التقسيم التالي.

۲-۲-۱. العنف الجنسي

فيقصد به كل سلوك يصدر من شخص يمس المرأة وهي رافضة لذلك السلوك كالاعتصاب ولمس جسد.... الخ فهو كل سلوك معاد يصدر من شخص بحق شخص آخر رغم معارضة الأخير وقد يكون العنف الجنسي صادر من الزوج كأجباره لزوجته على ممارسة الجنس أثناء الحيض. وقد يكون من أحد أفراد الأسرة كإجبار الوالدين لابنتهم على الزواج دون رضاها، وقد يكون العنف الجنسي أثناء العمل كقيام احد زملاء العمل بالتحرش بالمرأة مثلاً بلمس بدنها... او بأبحاث جنسية أو باستخدام التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة كإرسال رسائل وصور جنسية... الخ (بكدوش، نبيهي، ٢٠٢٠، ٣٣) فالحركات والسلوكيات الجنسية سواء كانت عبارات أو ملامسات تمثل مساساً وتهديداً للاستقرار النفسي والاجتماعي للمرأة. ويعد العنف الجنسي من أخطر أنماط العنف ضد المرأة ويمارس بشكل تعبيرات لفظية جنسية أو تعليقات جنسية تمس المرأة. وقد يحدث العنف الجنسي داخل الأسرة او خارجها، وفي كلتا الحالتين يحاط بالتكتم الشديد دون وصول الحالات الى الشرطة والقضاء لان من شأن ذلك الإساءة إلى سمعة الأسرة ومستقبل أفرادها في المجتمع. (جلال، بلا سنة، ٩) فالعنف الجنسي ما هو الا عبارة عن سلوكيات وتصرفات غير مقبولة وغير أخلاقية يقوم بها الرجل ضد المرأة، ويؤثر على المرأة نفسياً واجتماعياً.

۲-۲-۲. العنف السياسي

يتمثل العنف السياسي للمرأة بتجاهل الحكومة حقوق المرأة أثناء إصدار التشريعات القانونية المهمة والخاصة في رسم سياسة الدولة. فلا ننكر أن المرأة من حيث الجسد تختلف عن الرجل، ألا انه يجب على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار هذا الموضوع حين إصدارها القوانين بهدف حماية المرأة، حيث يأخذ العنف السياسي اتجاه المرأة اتجاهاً يتمثل الأول بمنع المرأة من أشغال المراكز السياسية في الدولة والمجتمع. والأخر يتمثل باستعمال العقوبات القاسية ضد المرأة اذا خرجت عن القوانين التي تسير عليها الدولة او منعها من ابسط حقوقها. (الرقب، ٢٠١٠: ٢٨) وحسنا فعلت بعض القوانين كقانون العمل العراقي لعام ٢٠١٥ م عندما نص على أوقات استراحة خاصة للمرأة العاملة تزيد عن أوقات الاستراحة الممنوحة للرجل العامل. في حين نجد ان بعض القوانين قد أخفقت في توفير الحماية والاهتمام للمرأة عند وضعها القوانين فنجد ان دولاً تحرم المرأة حقها في سيطرة السيارة. أو حرمانها من المشاركة في العملية السياسية أو تولي مناصب مهمة في الدولة مستندة في ذلك على حجج ضعيفة وغير منطقية كحجة أنها عاطفية واقل قوة من الرجل.

۲-۲-۳. العنف الثقافي

تلعب الثقافة دورا بارزا في إيجاد ونشر العنف ضد المرأة. فالثقافة التي ترى أن الرجل أفضل من المرأة وتمنحه الحق في فرض سلطته ورأيه على زوجته تعد من أسوأ أنواع العنف. (بنات، ٢٠٠٨: ١٧) كما ويتجلى العنف الثقافي في المجتمعات المتخلفة التي تمنع النساء من الالتحاق بالمدارس ومنعهن من إكمال دراستهن الأكاديمية واقتصار الأمر على الرجال. أو منعهن من الخروج من المنزل لغرض التسوق مثلا. فالثقافة السائدة في بعض المجتمعات تعنف النساء أكثر من العنف الجسدي، لأنها سوف تكون أسيرة وريثته لتلك الثقافات.

٢-٢-٤. العنف الاقتصادي

ويقصد بالعنف الاقتصادي منع النساء من حرية التصرف بمستحققاتها المالية المتحصلة من الآخرين أو من رواتبها الشهرية. أو امتناع الزوج أو الوالدين عن الأنفاق عليها وقد يصل الأمر إلى اخذ راتبها الشهري قسرا منها. أو منعها من الإرث واقتصاره على الرجال فقط. كما يشمل العنف الاقتصادي في العمل بمنح المرأة مستحقات مالية أقل من الرجل عن نفس العمل الذي يقوم به.

٢-٢-٥. العنف العسكري

انتشرت في الآونة الأخيرة العنف العسكري والمتمثل بالتجنيد الإلزامي للنساء في الأعمال الإرهابية أو إجبارهن على تنفيذ العمليات الانتحارية. ولعدم وجود اتفاقية دولية خاصة لحماية المرأة من العنف أثناء النزاعات المسلحة، اقتضت الضرورة أن تحكمها نصوص القانون الدولي الإنساني والمتمثلة باتفاقية لاهاي، اتفاقية جنيف والبروتوكولات الملحق بها ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (بن علي، ٢٠١٤: ٢٥) حيث منحت اتفاقية جنيف الثالثة حماية إضافية للمرأة المقاتلة فضلا عن تمتعها بنفس القدر من الحماية الممنوحة للرجال.

٢-٢-٦. العنف اللفظي (العنف النفسي)

ويقصد به السلوك العنيف والكلام الذي يؤدي المرأة نفسيا دون أن يكون هناك آثار جسدية. ويتمثل السلوك اللفظي العنيف باستخدام كلمات ماسة شرف المرأة أو أهانتها أمام الآخرين أو الضحك عليها والاستهزاء بها أو أبداء الإعجاب بالنساء أمامها... (أمير زاده، ٢٠١٧: ٩) ويمكن تعريف العنف النفسي على أنه العنف الذي يؤثر بشكل مباشر على نفسية المرأة كالإهانة والتوبيخ والإهمال العاطفي وعدم المعاملة بأسلوب لائق.... (رفيق، بلا سنة، ١٢٠) يختلف العنف النفسي باختلاف العادات وثقافة المجتمع فهو نوع من السلوك العنيف والكلام الذي يعرض الحالة النفسية للإنسان للخطر. ومن أمثلها النقد المستمر وغير المبرر والسب والسخرية والألفاظ البذيئة حتى أن تهديد الزوج لزوجته يعد عنفا نفسيا. حيث يسئ الزوج إلى زوجته باستخدام سلطته من خلال خلق الخوف والتهديد وإجبار المرأة على القيام بأفعال خارج عن رغبتها. ومن الأمثلة الأخرى على العنف النفسي الإهمال والصمت على المدى الطويل

من قبل الزوج والقسوة والشك ومنع اختلاط الزوجة مع الأصدقاء علما أن العنف النفسي يضر بالحالة النفسية للمرأة وهذا يؤثر على علاقتها ببقية أفراد الأسرة نتيجة لأصابتها بالإكتئاب، اليأس، القلق وعدم تقدير واحترام الذات.

٢-٧. العنف الجسدي

من أشكال العنف ضد المرأة وأكثرها شيوعا العنف الجسدي، ويتمثل بالضرب والجرح والإيذاء وقطع بعض أعضاء الجسم أو كسرها وقد يصل أحيانا إلى الوفاة وهذا العنف يكون في الغالب مع الزوج أو الأب أو الأخ أو أقارب المجنى عليها من الذكور أو الإناث. وقد أكدت الدراسات أن أكثر النساء يخفين شكواهن لأسباب عديدة منها الخوف من العار أو النبذ من الأسرة والنجل من الآخرين فضلا عن اعتقادها أن القانون وضع لمصالح الرجل. كذلك تؤكد الدراسات أن كشف الزوجة عن تعسف زوجها لها أكثر من العنف الموجه من الأب أو الأخ خصوصا في المجتمعات البسيطة والمتخلفة حيث يعد الاعتراض على عنف الأب للبنات وتقديم شكوى قضائية ضده انتهاكا للحقوق الاسرة. (أبو الحسني، بمه أي، ١٤٠١هـ ش ٦٢٥)

٢-٨. العنف الاجتماعي

ويعني حرمان الزوجة من ممارسة حقوقها الاجتماعية والشخصية وانصياعها لمتطلبات الزوج. (الرقب، ٢٠١٠: ٢٦) ان من مظاهر العنف الاجتماعي عدم إشراك المرأة في القرارات الأسرية وعدم إتاحة الفرصة لها للتعبير عن رأيها أو رغبتها وحرمانها من حق الاعتراض أو الرفض والسيطرة على حريتها الشخصية بشتى الصور والأساليب. ويبدو ذلك واضحا من خلال الواقع الاجتماعي الذي تعيشه فاذا كانت المرأة زوجه فان الكثير من الأزواج لا يعيرون أهمية لرأيها في أمور مختلفة خاصة تلك المتعلقة بالأسرة مثل وضع ميزانية للأسرة وتسمية الأبناء وغيرها والأمر نفسه لا يختلف عند الكثير من الفتيات اللواتي حرمن من اتخاذ بعض القرارات المتعلقة بأمورهن الشخصية مثل مسألة الزواج وحققهن في اكمال الدراسة والبحث عن العمل أو إجبارهن على تقديم الخدمات لكافة أفراد العائلة وضيوفهم. فهذه كلها أفعال تؤدي الى ان تكره المرأة حياتها ونفسها مما يؤثر على ثقته بنفسها. (رشيد، ٢٠١٦: ٥٦)

من الملاحظ ان العديد من الرجال في مجتمعاتنا يرفضون فكرة خروج المرأة من المنزل ولا يتقبلون دورها الوظيفي وربما يرجع ذلك الى النظرة الدونية للمرأة. كما ان الهيمنة الذكورية لبعض المجتمعات لها دور في زيادة وانتشار العنف ضد المرأة فنجد ان المرأة المضطهدة قد لا تشعر انها وضعت في مرتبة دنيا وان نوع السلوك الذي تتعلمه والقيم التي تنشأ عليها تركز بشكل خفي هذه الهيمنة الذكورية وتزيد من دونيتها. ولقد ارتبطت الهيمنة الذكورية بالنظام الابوي القائم على هيمنة الذكر على الانثى واستبعاد المرأة

واضطهادها ونفي وجودها الاجتماعي وذلك لانه مجتمع يسيطر فيه الرجل على المرأة لانها اقل درجة منه.(جلال، بلا سنة: ٩)

٢-٣. أسباب العنف ضد المرأة وأثاره

طبقا للدراسات التي أجراها الباحثون نجد أن المرأة أكثر كائن يتعرض للعنف نتيجة لطبيعتها الجسمانية التي ميزها الله بها فهي تمتاز بالرقّة وأنها اقل قوة من الرجل. وهذا ما دفع ضعفاء النفوس الى تعنيفها بشتى الطرق لغرض فرض هيمنتهم على النساء. ولأجل بيان أسباب العنف ضد المرأة وأثاره ينبغي علينا أن نقسم المبحث إلى مطلبين نتناول في الأول منه أسباب العنف ضد النساء بينما يكون المطلب الثاني اثار العنف ضد النساء وحسب التقسيم التالي: -

٢-٤. المطلب الأول أسباب العنف.

هناك مجموعة من الأسباب أدت الى إيجاد العنف ضد المرأة والتي يمكن اعتبارها المباني الرئيسة في انتشار العنف ضد النساء والتي تكون في الغالب أسباب اقتصادية، اجتماعية، أسباب نفسية وأسباب قانونية. ولأهمية الموضوع ارتيننا ان نقسم المطلب الى عدد من الفروع وحسب التقسيم التالي: -

٢-٤-١. أسباب اقتصادية

يمكن اعتبار الفقر من الأسباب الاقتصادية الأكثر شيوعا في إيجاد العنف ضد المرأة. فالنساء اللواتي يعيشن ضمن ظروف معيشية تتميز بالفقر يتعرضن لأشكال متعددة من العنف. فنجد ان اغلب الأسر الفقيرة تدفع وتشجع بناتهم على ممارسة الرذيلة رغما عنهن او العمل تحت ظروف واحول غير مناسبة للمرأة خصوصا العمل في بيئة ينتشر فيها العنف ضد النساء، في سبيل توفير لقمة العيش لهن ولأسرهن. بالإضافة إلى أن للتضخم وتدني الوضع الاقتصادي ونقص العمالة وانتشار البطالة دور بارز في انتشار زواج القاصرات، رغبة من الأهل للتخلص من بناتهم لعدم إمكانيتهن توفير لقمة العيش لهن حتى وان كن رافضات للزواج. او ان الزوج نتيجة فقره اقتصاديا نجده يصب لجام غضبه وسخطه على المرأة. وهذا ابسط مثال على العنف من قبل الرجال على النساء.

٢-٤-٢. أسباب اجتماعية وثقافية

تتعلق بالنشأة غير السوية للرجل والظروف العائلية والاجتماعية التي نما وترعرع في كنفها. (رفيق، بلا سنة: ١٢٠) حيث تعد الأعراف والتقاليد السائدة في المجتمعات من أحد الأسباب التي ساعدت على ظهور وانتشار العنف ضد النساء. فثقافة المجتمع هي من تحدد أدوار الجنسين. فبعض التقاليد والأعراف السائدة في المجتمعات تمارس السيطرة على المرأة لتبرير العنف ضدها، تحت شعار الشرف والعار. كما أننا نجد في بعض المجتمعات أن مبدا الاعتداء على المرأة هو تحصيل حاصل لمجموعة من الأعراف والقيم التي توارثها الأبناء عن الإباء، فمنذ الصغر يعتبر الصبي هو المسؤول عن شؤون أخواته البنات وبالتالي يصبح

الأمر الناهي وهنا تتولد لديه الرغبة في السيطرة والقيادة وتصبح الأنثى مجرد آلة لتلبية رغباته دون أي ممانعة، فالرجل يأمر والمرأة عليها أن تنفذ وإذا أرادت الاعتراض يكون الضرب واستعمال القوة وسيلة لإعادتها إلى مكانها المفروضة عليها في المجتمع. فقبول المجتمع فكره هيمنه وسيطرة الرجل ومنحه الحق في السيطرة على النساء ولجوء الرجل لممارسه العنف كطريقه لحل النزاع والمشاكل من أهم أسباب انتشار العنف ضد النساء. كذلك أن ضعف الوازع الديني في المجتمع يعد من الأسباب التي تدفع الرجال إلى تعنيف زوجاتهم أو بناتهم. فهم يفسرون أحكام القرآن تفسير خطأ مثال قوله تعالى "واللاتي تخافون نشوزهن فعظوهن واهجوهن في المضاجع..." فمنهم من يستند لقوله تعالى بأذن لضرب الزوجة وهذا خطأ لأن الآية الكريمة تخص أولاً المرأة الناشز أي التي تخرج عن طاعة زوجها دون وجه حق، ثانياً أن أكثر فقهاء الشريعة عندما يفسرون الضرب الذي ذكر في الآية الكريمة فأنهم يفسرونه بأنه الضرب غير المبرح، أي الضرب البسيط أو الخفيف.

كما يلعب الإعلام دوراً كبيراً في تشجيع العنف ضد النساء من خلال عرض الأفلام والمسلسلات التي تبين سيطرة الرجل وأظاهرة بمظهر القوة وقدرته على إيذاء زوجته، حيث يسهم الإعلام في تعليم الرجال العنف لأنهم يقومون بتقليد ما يرون من الأفلام والمسلسلات (بنات، ٢٠٠٨: ١٧)

٢-٤-٣. أسباب قانونية

أن القوانين التي تضعها الدولة في معالجته بعض القضايا الاجتماعية قد تكون سبب في إيجاد العنف ضد المرأة، ويتضح هذا من خلال عدم معاقبه بعض الممارسين للعنف ضد المرأة نتيجة وجود فجوات قانونية تبرره وتتسامح مع مرتكبيه. مثال على ذلك نجد أن أغلب الدول العربية نصت على عقوبات مخففة لزواج الذي يفاجئ زوجته عند ممارستها الزنا فيقتلها. بينما نجد أن نفس القانون لا ينص على عقوبة مخففة للمرأة حين تفاجئ زوجها وهو متلبس بالزنا، وكأن المرأة عديمة المشاعر والأحاسيس وأن الرجل هو وحده من يستفز من تلك المناظر. كما أن ضعف القانون وقلة العقوبات المفروضة على الجاني يعد من أحد أهم الأسباب القانونية في ازدياد العنف ضد المرأة.

٢-٥-٤. أسباب نفسية

أن من أحد أسباب العنف ضد المرأة وجوى أمراض نفسية لدى بعض الأشخاص راجعة إلى طبيعة التنشئة الاجتماعية المتمثلة في الظروف التي يعيشها الطفل في الأسرة والمجتمع. حيث بينت أغلب الدراسات التي اهتمت بدراسة سلوك المجرمين أنهم تعرضوا في طفولتهم لسوء المعاملة من الوالدين كما أنهم تعرضوا للعنف الجسدي والعنف النفسي كطريقه للعقاب. وهناك من نشأ بعيداً عن عائلته بسبب انفصال الوالدين أو لظروف أخرى فجعلتهم هذه الظروف يكتسبون سلوكيات انحرافية إجرامية خطيره تقودهم لممارسة العنف بشكل عام مع أفراد المجتمع والعنف ضد المرأة بشكل خاص. بينما فسر العلماء النفس

العنف بانه قد يكون نتيجة لشعور الشخص بالغضب والإهمال والإحباط واليأس والإحساس بالنقص والعجز مما يؤدي به الى ممارسه العنف. (بكدوش، نبهي، ٢٠٢٠: ٤٧) كما أن للمخدرات دور باز في انتشار العنف حيث يرتبط معدل العنف ضد النساء بعلاقة طردية مع ازدياد تعاطي المخدرات. لان اغلب المتعاطين للمخدرات يعانون من ضغوطات نفسية وفقدان السيطرة على أعصابهم وبالتالي يستخدمون العنف كوسيلة للتعبير عن غضبهم.

٣. آثار العنف ضد المرأة

لا شك ولا ريب ان للعنف ضد النساء آثار متعددة لا يمكن تجاهلها كالأثار النفسية، الاجتماعية وصحية... الخ. وان انعكاس هذه الآثار لا يشمل المرأة فقط بل أنها تشمل الأسرة بشكل خاص والمجتمع بشكل عام. فالأسرة التي يكثر فيها تعنيف النساء تكون أسرة غير مستقرة ولا يشعر الفرد فيها بالأمان وهذا ينعكس على الأطفال بشكل واضح وملحوس، فقد أكدت العديد من الدراسات والأبحاث أن أكثر المجرمين كانوا يعيشون في ظل أسرة غير مستقرة ويكثر فيها العنف. ولأهمية الموضوع ارتئينا أن نبين آثار العنف وحسب التقسيم التالي:

٣-١. الآثار النفسية وصحية

يؤثر العنف ضد المرأة على حالتها النفسية وقد يصل إلى الاكتئاب والشعور بالعجز والملل وعدم الرغبة بالعيش وقد ينتهي الامر في بعض الحالات الى الانتحار، نتيجة لعدم الثقة بالنفس والخوف من المستقبل. كما يؤثر العنف المتكرر على المرأة خصوصا العنف الجسدي والعنف الجنسي الى ظهور عاهات دائمة في جسمها قد تصل الى قطع عضو من أعضاء جسمها وهذا الامر في الغالب يؤثر على نفسية المرأة ويمنعها من الخروج ومواجهة المجتمع وذلك لأنها تخجل من جواب إذا سالت عن سبب قطع يدها مثلاً. فبالإضافة إلى التأثير الصحي فأنها تعاني أيضا من سوء حالتها النفسية.

٣-٢. آثار اجتماعية

يولد العنف ضد المرأة آثار اجتماعية خطيرة على حياة النساء المعنفات. حيث يميلن ضحايا العنف الى العزلة والابتعاد عن الأهل والأصدقاء خوفا من كشف ما تعرضن له من العنف. كما أنهن يعانين من صعوبة في بناء علاقات اجتماعية مع الآخرين. كذلك يولد العنف ضد النساء التفكك الأسري فنجد في الأسر التي يكثر فيها العنف الكثير من المشاكل الزوجية وقد يصل الأمر إلى الطلاق. ويبرز أثر العنف بشكل واضح على الأطفال حيث لوحظ ان الأطفال الذين يشاهدون مظاهر العنف او يتعرضون للعنف يعيشون آثار نفسية واجتماعية سلبية قد تستمر معهم طول حياتهم.

٣-٣. الآثار الاقتصادية

یبرز أثر العنف ضد النساء من الناحية الاقتصادية، في صعوبة الحصول على العمل لان اغلب المجتمعات يفضلون عمل الرجال على النساء. وهذا يؤثر على المرأة من الناحية الاقتصادية حيث تجد الضحية نفسها معتمدة ماليا على الجاني، وهذا يحد من قدرتها على المقاومة ورفض العنف. كما نجد أن المرأة المعنفة تحتاج الى مبالغ مالية لسد تكاليف العلاجات الطبية الناتجة عن العنف. وهنا يلعب الجانب المادي دوراً رئيسياً في دفع الناس للمطالبة بالقضاء على العنف، لما يتسببه من تكاليف ونفقات مالية ضخمة على الأفراد والدول. وتتمثل ذلك بالنفقات القانونية لمحاسبة مرتكبين العنف، ونفقات خاصة لسد احتياج المرأة المعنفة من الرعاية الصحية. بالإضافة لما يُسببه العنف ضد المرأة في خسائر في الإنتاج، مما يؤثر سلباً على الميزانية الوطنية والتنمية الاقتصادية للدولة.

٣-٤. أثار العنف على المجتمع

يؤدي العنف الى تدهور الوضع العام للمرأة والذي ينعكس بشكل واضح على المجتمع حيث يؤدي العنف الى تدني مستوى التعليم نتيجة لعدم السماح للفتيات بالالتحاق بالمدارس والحصول على التعليم. وبالتالي عدم منح النساء الفرص الكافية للنهوض بالمجتمع، مما يؤثر على ازدياد انتشار الجرائم وهو امر طبيعي ناتج عن العنف الأسري أو عنف المجتمع للمرأة. كما ان عدم تكافؤ الفرص وعدم المساواة بين النساء والرجال يؤثر على صنع القرار وبالتالي عدم استقرار الحكومات.

٤- دور القانون في القضاء على العنف ضد النساء ومنع انتشاره

يُعدّ العنف ضد المرأة انتهاكاً جسيماً لحقوق الإنسان، لذا من المهمّ القضاء عليه لما يُسببه من آثار جسدية ونفسية للمرأة على المدى الطويل والقصير، بالإضافة إلى أنّه يمنعها من المشاركة الفعّالة في بناء المجتمع وتطويره، والجدير بالذكر أنّ آثاره السلبية لا تقتصر على المرأة فحسب، بل تتّسع لتشمل عائلتها ومجتمعها. ونحن نرى إنّ أفضل طريقة للقضاء على العنف ضد المرأة هي الوقاية منه. ويكون ذلك من خلال معالجة أسبابه التي سبق ان بيناها والتي تكون في الغالب راجعة الى العادات والتقاليد الاجتماعية الخاطئة، كالتمييز بين الجنسين وإعطاء الرجال السلطة المطلقة للتحكم بالنساء. لذا علينا ان نبين دور القانون في الحد من انتشار العنف ضد النساء والقضاء عليه وذلك من خلال العمل على إصلاح النظام القانوني السائد في البلد.... وغيرها من الحلول والتي يمكن إيجازها بتقسيم المبحث إلى عدد من المطالب وحسب التقسيم التالي: -

٤-١. إصلاح نظام الأسرة والمجتمع

يمكن وضع حد للعنف ضد النساء بل والقضاء عليه من خلال الأسرة نفسها، عن طريق سن تشريعات قانونية تمنع التمييز بين الجنسين وتعزيز الاحترام المتبادل بينهما. وسن قوانين جديدة تمنح المرأة

جميع حقوقها المادية والمعنوية، والسماح لها بإكمال دراستها أو التحاقها بالوظيفة أو العمل الذي تطمح له وذلك بنشر ثقافة استقلالية المرأة اقتصادياً ومعاقبة كل شخص يقف عثرة أمام حقوقها. فسمح المجال للمشاركة في عمليات صنع القرارات المهمة للأسرة وعدم تهميشها في القرارات المصيرية كالحرية في اختيار الزوج أو رفض فكرة زواج القاصرات....

أما على صعيد المجتمع فينبغي على المجتمع بكافة أفراد السعي نحو القضاء على جميع أشكال العنف الذي يمارس ضد المرأة. وذلك بنشر الوعي بين الأفراد عن آثار العادات والتقاليد الخاطئة التي تضر المرأة كاثار الزواج القسري، والعمل على تشجيع المرأة على كسب المال لدعم نفسها ودعم أسرتها. وأشراكها في العملية السياسية وفي صنع القرارات المهمة. وتثقيفها اجتماعياً وسياسياً.... وتشجيعها من خلال وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي للإبلاغ عن أي شكل من أشكال العنف سواء تعرضت له أو شاهدته بهدف وضع حد لانتشاره. وكل هذه الأمور لا تتحقق مالم يأخذ القانون موقفه الحاسم والصريح في صد العنف ضد النساء ونشر القوانين التي تعطي للمرأة المكانة البارزة والمهمة في المجتمع.

٤-٢. الحلول المتخذة من جانب الدولة

يتحتم على جميع دول العالم القضاء على العنف ضد المرأة، ومنع ممارسته باتباع كافة الوسائل الممكنة، ومن هذه الوسائل المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة. معاقبة كل من يمارس العنف ضد المرأة وفقاً للقوانين والتشريعات، وتعويض النساء التي تعرضت للعنف عن الأضرار التي لحقت بهن. تعديل القوانين والتشريعات بما يضمن حماية المرأة من جميع أشكال العنف. الاهتمام بقطاع التعليم والقضاء على العادات الاجتماعية والثقافية التي تشجع على العنف، والتخلص من الممارسات اللاإنسانية ضد المرأة. وذلك بتهيئة بيئة تعليمية آمنة لجميع الطلبة، تشجيع المرأة على التعلم من خلال القضاء على المعتقدات التي ترفض حق المرأة في التعليم، والسعي نحو تكافؤ الفرص في الحصول على تعليم الجيد إشراك المرأة في العملية السياسية وفي صنع القرارات المهمة لخدمة الدولة والمجتمع وعدم قصرها على الرجال تشجيع المرأة على الالتحاق بالعمل وذلك من خلال تحديد أجور أعلى من أجور العمال من الرجال ومنحهن إجازات وأوقات استراحة أكثر من الإجازات والاستراحات الممنوحة للرجال والحكمة من ذلك لا فقط تشجيعها على العمل واعتمادها على نفسها وإنما لها أهمية معنوية متمثلة في شعورها أنها تعيش تحت قوة وحماية القانون وهذا الأمر يساعدها في إعادة ثقتها بنفسها أولاً وبالحكومة ثانياً مما يخلق نوع من الاستقرار داخل المجتمع وبالتالي تتولد لدينا دولة قوية ومتماسكة.

النتيجة

بينما فيما سبق أن العنف ضد النساء من الجرائم التي لا يقتصر أثرها على النساء فقط بل تشمل جميع أفراد المجتمع. فالجتمتع الذي يكثر فيه العنف ضد النساء نجده يمتاز بضعف الوازع الديني وعدم التزامه

بأحكام الأديان السماوية، كما يمتاز بتفككه وانتشار الجريمة بين أفرادهِ وهذا ناتج عن ضعف مكانة المرأة في المجتمع. فمعلوم لدى الجميع أن الأم مدرسة فإذا كانت هذه المدرسة تعاني من تعرضها للعنف وقلة الاحترام وعدم فسح المجال لها للقيام والنهوض بالأسرة فلا يخفى أن تكون الأسرة ضعيفة وغير قادرة على النهوض ومواكبة التطور وهذا ينعكس على المجتمع بأسره.... ومن بين النتائج التي توصلنا إليها إلى أن العنف ضد المرأة قديم قد البشرية. وأنه لا يقتصر على نوع واحد فقد يكون عنف سياسي وقد يكون عنف نفسي، جسدي، جنسي.... الخ. وإن آثار العنف لا تقتصر على المرأة المعنفة وحدها وإنما يشمل جميع نساء ورجال المجتمع بل إن العنف يؤثر على الأطفال فيولد فيهم الخوف والملل وعدم الرغبة في الحياة وقد يبقى آثار العنف حتى بلوغهم فنجدهم أكثر قسوة بل قد يصل الحال بهم إلى أن يصبحوا مجرمين. لذا ولأجل القضاء على العنف أو وضع حد لانتشاره نقترح على المشرعين والقائمين بأمر الدولة مجموعة من الأمور لغرض النهوض بواقع المرأة وتقديمها منها.

- ١- نشر الثقافة القانونية بين أفراد المجتمع ومعرفة كل فرد ماله من حقوق وما عليه من التزامات.
- ٢- القضاء على التمييز بين الرجال والنساء وتعزيز التعاون والمساواة فيما بينهم.
- ٣- نبذ العنف بشتي أنواعه وكل مظاهر التي تمس حقوق المرأة واعتبارها من الجرائم الماسة بجميع أفراد المجتمع وليس النساء فقط.
- ٤- أنشاء مراكز خاصة للنهوض بواقع المرأة ومتابعة أحوالها خصوصاً النساء المعنفات وتوفير حماية خاصة لهن وإيجاد حلول لمنع تكرار العنف.
- ٥- أنشاء عيادات طبية خاصة لاستقبال وعلاج النساء المعنفات نفسياً وبدنياً.
- ٦- تفعيل دور القوانين والتشريعات المحلية والعالمية.
- ٧- تشديد العقوبات على كل شخص يعنف المرأة ويمس حقوقها.
- ٨- تفعيل دور الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي بإبراز أهمية ودور المرأة في المجتمع ونبذ العنف والاعتداءات المتكررة عليها.

المصادر والمراجع

- ابن منظور، (٢٠١٠). *لسان العرب*. د.ن.
- أبو الحسين، أمير، بمه أي عبد الواحد، (١٤٠١) *خشونت عليه زنان وراهکارهای پیشگیری از آن*.
- امیری زاده، مرجان، (٢٠١٧) *قدرت و نقش آن در خشونت علیه زنان*.
- بنات، سهيلة (٢٠٠٨) *العنف ضد المرأة - أسبابه وآثاره و كیفیة علاجه*، الطبعة الأولى، اردن: المعترز للنشر والتوزيع.

٧٩٤ / محور: پژوهش‌های دموکراسی و حقوق بشر (الدراسات الديمقراطية وحقوق الإنسان)

- جلال فاطمة الزهراء، العنف ضد المرأة في المجتمع الجزائري.
- الحياي، صابرين، (٢٠٢٤) انتصدي لجرائم العنف الأسري ضد المرأة- دراسة في قانون مناهضة العنف الأسري في إقليم كردستان عراق.
- رشيد، مرفان، (٢٠١٦) جريمة العنف المعنوي ضد المرأة، الطبعة الأولى، مصر: المركز القومي للإصدارات القانونية.
- الرقب، إبراهيم سليمان (٢٠١٠)، العنف الأسري وتأثيره على المرأة، الطبعة الأولى، دار يافا العلمية للنشر والتوزيع،
- مكّي، رجاء، عجم سامي (٢٠٠٨)، إشكالية العنف- العنف المشروع والعنف المدان، الطبعة الأولى، لبنان: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- بكدوش، أحسن، نهي يوسف (٢٠٢٠)، العنف ضد المرأة العاملة، رسالة ماجستير، جامعة مولود معمري، الجزائر.
- بن عليّة بن عطا الله، (٢٠١٤). الأليات القانونية لمكافحة العنف ضد المرأة، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، الجزائر.